

٢٠ دولة عربية وأفريقية في مؤتمر رابطة الشيوخ والشورى لتتئم بصنعاء اليوم

والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي- رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر: أن أبرز القضايا التي سيناقشها المؤتمر موضع دعم ورعاية اجتماع لمسؤولي الغرف التجارية والصناعية العربية والأفريقية، من أجل إتاحة الفرصة لرجال الأعمال والمستثمرين لتبادل المعلومات الخاصة بالتجارة والاستثمار بين دول المنطقتين العربية والأفريقية.

اليمن تسعى إلى إيجاد دور سياسي فاعل للرابطة على المستوى الدولي

كما ينظر المؤتمر أيضاً في قضية لجنة من المجالس الأعضاء في الرابطة تختص بمبادرات السلام، وتدرس أسباب واتجاهات الصراعات التي تشهدها المنطقتان العربية والأفريقية والآثار المترتبة عليها. كما يبحث المؤتمر أيضاً في قضية الانعقاد السنوي للدوري للاجتماع التشاوري لرؤساء مجالس الرابطة، وكذا الاجتماع السنوي لمؤتمر الرابطة ومجلسها بالتناوب بين الدول الأعضاء في الرابطة.

ويتلقى المؤتمر الثاني للرابطة تقارير وتوصيات بشأن تلك القضايا من اللجان الأربع التي سيختارها المؤتمر وستتوزع عليها مهام دراسة ونظر تلك القضايا. وكان اجتماع تشاوري للرابطة عقد مؤخراً بالعاصمة النيجيرية أبوجا برئاسة الأخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى- رئيس الرابطة، ضم رؤساء المجالس الأعضاء في الرابطة، ناقش عدداً من أوراق العمل التي قدمها أكاديميون نيجيريون تناولت مساهمات السلطة التشريعية في تشخيص الدبلوماسية الخارجية لتعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي.

يذكر أن منصب الأمين العام للرابطة برأسه السيد روسوحي من نيجيريا وله أمينان عامان مساعداً هما الأخوان محمد الطيب من اليمن وولد بنان من موريتانيا.. وتعددت الرابطة اللغات الثلاث العربية والإنجليزية والفرنسية لغات رسمية للرابطة. وتعتبر الرابطة حالياً عضواً في الاقتصاد البرلماني الدولي، وتساهم بفعالية في المداولات التي تشهدها مؤتمرات الاتحاد، وتقيم علاقات تعاون جيدة مع رابطة مجالس الشيوخ الأوروبية، وضم الرابطة في عضويتها كل من اليمن، السعودية، البحرين، قطر، عمان، مصر، السودان، الأردن، موريتانيا، المغرب، الجزائر، نيجيريا، إثيوبيا، الجابون، مدغشقر، بنسوانا، جنوب أفريقيا، بروندي، سوزيلاند، ونامبيا.

صنعاء - البيان وكالات: تبدأ اليوم بالعاصمة صنعاء أعمال المؤتمر الثاني لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي، والاجتماع الثاني لمجلس الرابطة والتي تستمر ثلاثة أيام. والثانية بتتظيم مجلس الشورى وبالتعاون مع الأمانة العامة للرابطة، وسط توقعات أن تمثل هذه الدورة من مؤتمرات الرابطة تحولاً سياسياً واقتصادياً في أداؤها، وكذا زيادة دورها الفاعل في بناء المصالح المشتركة للدول العربية والأعضاء في الرابطة.

ويحضر المؤتمر رؤساء ونواب أعضاء المجالس من عشرين بلداً عربياً وأفريقياً أعضاء في رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي، حيث تمثل أوسع مشاركة على هذا المستوى في تاريخ الرابطة.

وتعتبر رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي، والتي عقدت مؤتمرها التأسيسي الأول لها بالعاصمة صنعاء في أبريل ٢٠٠٤م، وتتخذ أساليبها العامة منها مقراً لها، رابطة اقليمية ذات صبغة برلمانية، وتشكل بآرائها أحد أهم قنوات الحوار المباشر التي تصل بين العالم العربي وأفريقيا، وتعنى بصفة خاصة بتعزيز وتطوير أواصر التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين العالم العربي وأفريقيا وبناء المصالح المشتركة بين الاقليمين.

وتسعى الرابطة ضمن أهدافها، الى ترقية الأداء المهني للمجالس الأعضاء فيها، وتشجيع الفئات البرلمانية، والمساهمة من خلال دبلوماسية فاعلة في تعزيز روح الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ودعم المرأة في النهوض بالشأن العام في ظل فرص وامكانيات متساوية مع اوضاع الرجل. ويوضح الأخ محمد الطيب عضو مجلس الشورى -الأمين العام المساعد لرابطة مجالس الشيوخ



نقيب الصحفيين: لا يوجد خطر حقيقي على حرية الصحافة في اليمن

أكد الأخ نقيب الصحفيين اليمنيين نصر طه مصفي على أنه لا يوجد خطر حقيقي على حرية الصحافة في اليمن وأنه، بعد مرور ١٧ عاماً من حرية الصحافة فإن الانتهاكات التي حدثت تظل محدودة إلى جانب الكم الهائل في الأداء بالنسبة للصحفيين وأن القضايا المرفوعة في المحاكم ليست دليلاً على حدوث انتهاك أو تراجع.. وقال في مقابلة نشرتها الزميلة «٢٢ مايو» في عددها الأخير: إذا قسنا هذه القضايا في المحاكم بنسب معينة أخرى سنجد أنها محدودة والأحكام الصادرة بحق الصحفيين تظل أيضاً محدودة وليست بذلك الكم الذي يشكل قلقاً أو خطراً على حرية الصحافة..

وأضاف: إن ازدياد الوعي المجتمعي والأجواء المحيطة دولياً تحول دون أي تراجع في مجال حرية الصحافة، كما أن معايير حرية الصحافة أصبح من المعايير التي تقيد بها الدول النامية ويحدد على أساسها مصادر الدعم الاقتصادي والسياسي بموجب مستويات حرية الصحافة القائمة فيها..

مشيراً إلى حدوث تصرفات سيئة ضد البعض لكن لاتصل إلى حد التضيق على حرية الصحافة والذين يصيحون يقولون وينشرون ما يشاعون في صحفهم دون أية مشكلة، لكن للأسف هذا الصباح أصبح ضريباً من المكائد السياسية ونوعاً من الصراخ السياسي الموجود على الساحة..

وقال نقيب الصحفيين اليمنيين: أن يكون في اليمن ٣٠ أو ٤٠ قضية صحافة في المحاكم يصبح هذا النوع من القضايا في نظر



وحول ما يتعلق بالتوصيف الوظيفي لتحسين أوضاع الصحفيين قال نقيب الصحفيين: نحن سائرون في الموضوع والدراسة حوله هي الآن في مراحلها الأخيرة قبل التفاوض بشأنه مع وزارة الخدمة المدنية. وعبر عن أسفه على أن يتم التعامل ببيروقراطية مع توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية والقضاة بضرورة تعديل قانون الصحافة والغاء عقوبة حبس الصحفي خصوصاً وأنه سيكون قد مر ثلاث سنوات مع نهاية الشهر الجاري ولم تنفذ هذه التوجيهات برغم أنه ليس هناك مبرر للتأخير..

لجنة «التشبيك» تناقش أوضاع المرأة مع قيادة المؤتمر بأبين

فروع القطاع النسائي للأحزاب الأربعة التي تتكون منها اللجنة بالمديريات من أجل الاتفاق على كيفية الدفع بالمراة ومساندتها في كل العمليات الانتخابية لتحسين وضعها في صناعة القرار السياسي.

يذكر أن لجنة التشبيك تتكون من أربعة أحزاب ولها فروع في كل المحافظات ويمثل هذه الأحزاب في محافظة أبين ملوك محسن على «المؤتمر»، منى كليب «الإصلاح»، هنا ورسما «الإشتراكي»، ونور محمد أمذيب عن «الناصرى».. وتنفذ أنشطة عدة لتحسين أوضاع المرأة اليمنية في المجال السياسي والإداري بدعم من المعهد الديمقراطي الأمريكي.

عقدت لجنة «التشبيك»، بمحافظة أبين اجتماعاً مع الأخ محمد حسين الذهلي رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة جازي خلاته مناقشة أوضاع المرأة السياسية والإدارية في أبين، وبحث أوجه الدعم التي سيقدمها المؤتمر للدفع بالمراة في سبيل المشاركة الفاعلة في مختلف المجالات والحصول على حقوقها الكاملة في الوظيفة ومراكز صناعة القرار.

وأوضحت الأخت ملوك محسن على رئيس القطاع النسوي بفرع المؤتمر بأبين -رئيس الدورة الحالية للجنة التشبيك- أن اللجنة تسعى لممارسة الضغوط على الأحزاب والهيئات التنفيذية لتمكين المرأة من حقوقها، وكذا الحصر التي تم الاتفاق عليها بين الأحزاب دون النظر إلى وضعها السياسي والحزبي. مشيرة إلى أنه سيتم عقد لقاءات واجتماعات مع



ملوك محسن

تعمل بعيداً عن التنسيق والتخطيط

الجامعات اليمنية في برامج الدراسات العليا لا تلامس معضلات التنمية

المصادر والمراجع وهي بحسب البحث تشكل إحدى المشكلات التي يعاني منها الطلاب وخصوصاً طلبة الماجستير وأعضاء هيئة التدريس والتدريس المساعدة حيث أفادوا في بحثهم أنه بالرغم من الاهتمام الملحوظ بالكتب الجامعية الحديثة والتقنيات في المكتبات الكليات أو المكتبات المركزية في الجامعات اليمنية إلا أن ذلك لم ينعكس على إتحال التقنيات الحديثة (الكمبيوتر والانترنت) في المكتبات المركزية في الجامعات اليمنية إلا فيما ندر، إذ تمثل تلك التقنيات الوسائل العصرية الحديثة لتطوير البحث العلمي ومساعدة الباحثين والطلاب في الحصول على المعلومات من

رغم التطور السريع للدراسات العليا في جامعاتنا اليمنية وما تميزت به من استقرار نسبي إلا أن العديد من الدورات وورش العمل قد تنهت إلى وجود بعض الصعوبات والمشكلات لابد من معالجتها لضمان استمرارية تطوير نوعية مخرجات التعليم العالي. ويأتي في مقدمة الصعوبات بحسب تقييم الأكاديميين ضعف القاعدة المادية والتقنية والبنية التحتية عمياً للدراسات العليا ونقص الكادر التدريبي من ذوي الخبرة.. البعض يعزو المشكلات إلى غياب المنهج الشامل للتخطيط عند بدء برامج الدراسات العليا والافتقار إلى المعطيات الأساسية والأهداف الاستراتيجية.. ويرى آخرون أن هذه الخطوات مهمة لأنها غير كافية لعملية التخطيط المنهجي إذا لم تكن مبنية على تحليل الواقع الاجتماعي وتشخيص معضلات التنمية وتحديد أولوياتها ومشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية في كافة مراحل هذه العملية.



علمية، واقتصادية واجتماعية.. وعن تقييم أعضاء هيئة التدريس فيجمعون على أن المستوى العلمي للمتدربين ببرامج الدراسات العليا في هذا المجال ضعيف، ولكن الطلبة لا يؤيدون هذا الرأي وأن كانوا يتفقون مع أعضاء هيئة التدريس على أن قبول الطلاب يعتمد على الكم وليس النوع ولا تجري امتحانات الكفاءة للمتقدمين.. ويشاطر الطلبة هيئة التدريس أيضاً بضعف المتطلبات العلمية والمادية لبرامج الدراسات العليا التي جانب عدم توافر المستلزمات العلمية والمادية للبرامج من مكتبة إلكترونية ووريات علمية، مختبرات، حاسوب، وحاسبات متطورة.. ويجمعون أيضاً على رؤية واحدة- هيئة تدريس وطلاب كلية العلوم الادارية- بأن مخرجات برنامج الدراسات العليا في الكلية كميّة وليست نوعية ولا تتناسب مع متطلبات سوق العمل كما يؤكدون أن رسائل الماجستير ضعيفة ولاتقدم حلولاً للمشكلات الاقتصادية والإدارية. هذا ما يغييب.. في تقييمه للوضع الراهن في التعليم العالي والدراسات العليا وافاق التطوير في جامعة عدن، تطرق بحث جماعي لعدد من اساتذة جامعة عدن الى اشكالية تواجه الدراسات العليا وتتصل في عدم توافر

عدن: احمد حسن عقربي

الدكتور عبدالوهاب عوض كويران - كلية التربية بجامعة عدن

ويرى أن عدم تقدير الاحتياجات تغير تساؤلات عدة حول كيفية التخطيط للمكونات المختلفة للدراسات العليا وبصورة خاصة ما يتعلق منها بتطوير المناهج وتقييمها ومراجعتها.. ويتساءل حول كيفية

تحديد المسافات الدراسية للمكونات المختلفة للمنهج وكيفية اختبار محتواها وكيف يتم تحديد النقل التدريسي لهذه المسافات وكيف يمكن مراجعة المنهج وتطويره بما يلبي الاحتياجات التي لم تحقق في السابق

في حين يؤكد الدكتور على احمد السقاف - استاذ مساعد قسم الاحصاء والمعلوماتية كلية العلوم الادارية جامعة عدن - في دراسته الميدانية حول برنامج الدراسات العليا في كلية العلوم الادارية - جامعة عدن أن تاسيس برنامج الدراسات العليا كان موفقاً وأنه تأسس لاهداف

المكتبة المركزية أو مكتبة الكليات أو من مكتبات عربية أو اجنبية عن طريق شبكة الانترنت.. إذ أن تطوير المكتبة المركزية ومكتبات الكليات يرتبط بتاهيل كادرها الموجود على استخدام تقنيات الكمبيوتر والانترنت وتاهيل كادر جديد في الخارج والاستفادة من تجارب اشقائنا العرب على الأقل في تطوير المكتبات وطرق توفير المصادر والمراجع وجعلها في متناول الطلاب والباحثين عموماً. وكشف البحث العلمي ما يعانيه الكثير من طلاب الدراسات العليا من عدم توافر المعلومات والبيانات وكان هذا سبباً آخر في اطالة فترة بقائهم في الماجستير، مع حداثة التجربة.